

4

الفصل

مركز الأبحاث
والتمية الصناعية

الخطوات الأولى

في شهر يوليو/ تموز من عام 1968م، عاد عبدالعزيز الزامل إلى المملكة العربية السعودية، وكان قد مكث خارج البلاد ثماني سنوات؛ لإكمال دراسته الجامعية، كان عمره عندها 26 سنة، وبثقة عالية في نفسه بدأ خطواته في البحث عن زوجة، وقد طلب من أخواته المساعدة على التعرف إلى زوجة مناسبة؛ «لقد اخترت واحدة من مجموعة، وطلبت رؤيتها».

وبسرعة حصل على عروض عمل عدة في أعرق المؤسسات الحكومية والخاصة في المملكة العربية السعودية، ويصف عبدالعزيز القويز، وهو أكبر سنًا من عبدالعزيز الزامل، وسرعان ما أصبح زميلًا له، في سوق العمل حينها، قائلاً:

كانت هناك منافسة قوية للحصول على شخص يحمل درجة البكالوريوس، وواجهت الشركات والوزارات كذلك صعوبة في الحصول على خريجي الثانوية العامة لتوظيفهم، حتى كان بعضهم يتبعون أساليب غريبة للتمسك بالمرشح المتقدم؛ فعند تقديم الطلب والموافقة عليه، يُصرُّون على الاحتفاظ بشهادة التخرج معهم؛ بحيث لا يمكن تقديم الطلب في مكان آخر.

كان بمقدور أي خريج جامعة الحصول على وظيفة على الفور، فيقول الزامل: «كان يمكنك الاختيار والانتقاء؛ لأن عدد الخريجين في بعض التخصصات كان قليلاً، وكانت الحاجة ماسةً للحصول على موظفين، حتى إنه كان من الممكن الحصول على أربعة عروض عمل أو خمسة».

كان الطلب شديدًا على الخريج السعودي الذي يحمل درجة ماجستير من أمريكا في مجال الهندسة الصناعية، ووفقًا للزامل، كان هناك قيد واحد مهم:

كنت أعلم أنه إذا كنت حاصلًا على منحة من الحكومة، فللحكومة الأولوية في تعيينك، وإذا اختارتك الحكومة فيجب أن تخدم معهم عددًا معينًا من السنين، وفي كل الأحوال عندما رجعت من كاليفورنيا كنت أريد أن أعمل لدى الحكومة؛

حيث كانت الوظائف الحكومية مرغوبة أكثر؛ لأنها توفر الأمان الوظيفي، وتؤمن رواتب جيدة.

أشرفت وزارة الصناعة والتجارة على مركز الأبحاث والتنمية الصناعية، وكان هذا المركز مشروعاً مشتركاً بين الحكومة السعودية ومنظمة التنمية الصناعية للأمم المتحدة اليونيدو (UNIDO)، وكان عدد الصناعات في المملكة محدوداً، وفق ما يوضح الزامل.

فإلى جانب قطاع النفط، وبغض النظر عن صناعة الحرف اليدوية التقليدية، كانت الصناعات الرئيسية هي صناعة الصابون ومنظفات الغسيل، ثم دخلت صناعة البلاستيك، ولكنها لم تنتشر على نطاق واسع. كانت في مدينة الرياض مصانع للإسفنج، وتصنيع بعض الأشغال الخشبية التقليدية.

بدأ المركز يعمل في منتصف ستينيات القرن العشرين، عندما أصبح عابد الشيخ وزيراً للصناعة والتجارة، وتولّى منصب رئاسة مجلس إدارة المركز، وقد وفّر ارتباط المركز مع اليونيدو تفويضاً له «لاعتماد القواعد واللوائح الخاصة به». كان المركز منظمة مستقلة في سياسته وأفراده، ويشرح الزامل: «كان هذا المركز أول محاولة جادة من المملكة العربية السعودية من أجل تحفيز التنمية الصناعية، وإجراء الدراسات لتشجيع المستثمرين على الاستثمار في القطاع الصناعي».

كان الهدف الرئيس لإنشاء هذا المركز هو اكتشاف كيفية تطوّر الصناعات المختلفة في عدد من البلدان، والنظر فيما يمكننا فعله، فلكي تتطور الصناعة يجب على الناس أن يكونوا على وعي بما هو مطلوب، وهذا يعني أنه على المركز إجراء دراسات حول الأسواق، واحتياجات العملاء، والصادرات، وما إلى ذلك، ونشر النتائج لإطلاع الناس عليها.

التحق بهذا المركز كثير من السعوديين من حملة الدرجات العليا في الاقتصاد والهندسة من خريجي الولايات المتحدة الأمريكية، وكان المركز يُعد منافساً لمعهد الإدارة العامة، وقد أجرى المركز البحوث الصناعية في البلاد، وأقر المشروعات اللازم تنفيذها، وكان له دور بالغ الأهمية؛ فقد كان العصر الذهبي لإجراء البحوث.

احتاج المستثمرون إلى الحصول على معلومات حول القطاعات التي يمكنهم الاستثمار فيها، فعمد المركز إلى إجراء البحوث، وزودهم بالمعلومات، وفي البداية كانت خدمة مجانية، ثم بدأ المركز يفرض رسوماً رمزية قليلة على مشروعات محددة.

انضم الزامل إلى قسم التقنية في المركز في خريف عام 1968م، بعد وقت قصير من عودته من أمريكا، وكان يعمل في القسم الذي يساعد المصانع على الحفاظ على الآلات وصيانتها ووضع برامج تدريبية، وأجرى أيضاً دراسات جدوى لحساب قطاع الأعمال، ومن ضمن ذلك توفير بيانات حول الاستثمارات المحتملة للشركات الخاصة الصغيرة؛ «كنا نتعامل في الأغلب مع أشخاص إما تجاراً أو يعملون في مجال العقارات، وكان هؤلاء مهتمين بالدخول في قطاع التصنيع، ولكن ليست لديهم معلومات عن تكلفة الآلات، أو كيفية التعامل معها إذا انخفضت قيمتها على مر الوقت، وكان عليهم معرفة جدوى المشروعات».

انتقل بعدها إلى قسم يشرف عليه جميل عبدالله الجشي، الذي عاد من الولايات المتحدة في وقت أبكر من الزامل، وكان هو أيضاً يحمل شهادة الماجستير في الهندسة الصناعية، وكان الجشي يسعى إلى تطوير برنامج لبناء مدن صناعية في جدة والرياض والدمام؛ وذلك بهدف استيعاب الصناعات التحويلية الصغيرة والمتوسطة الحجم، ووجد الزامل نفسه في الميدان في الرياض:

كنت أراقب عملية البناء ورؤية تقدم المصانع؛ فلقد طورنا منطقة صناعية؛ فوضعنا المواصفات والمبادئ التوجيهية، والقواعد، ثم نفذناها، ففي البداية كان من الصعب إقناع المستثمرين بالالتزام بالمواصفات وإرشادات السلامة؛ أي فعل الشيء الصحيح، وكان الأمر تحدياً.

منحة منظمة اليونيدو

بعد عودة الزامل إلى بلده ببضعة أشهر، قدّمت اليونيدو له منحة لتعزيز فهمه للتنمية الصناعية، وبدأت تلك المنحة في شهر يناير/ كانون الثاني من عام 1969م،

واستمرت تسعة أشهر، فقد كان الهدف دراسة (الحالات المشابهة) - التي هي أكثر تقدماً - في بلدان أخرى. يقول عن ذلك: «أرادت الأمم المتحدة أن يشارك سعودي في البرنامج في الهند مع أشخاص من أكثر من عشرين دولة، ووقع الاختيار عليّ لهذه المهمة، ثم أعقب ذلك سلسلة من البرامج التي صُممت لي عن طريق اليونيدو في هولندا والمملكة المتحدة وأيرلندا».

أمضى ستة أسابيع في حيدر أباد في الهند يدرس في (معهد تنمية الأعمال الصناعية الصغيرة)، الذي كان يُعنى بتنظيم برامج تدريبية للطلاب الأجانب، ثم زيارات ميدانية في أربعة أسابيع زار بعض المواقع في بنغالور وبومباي ومدراس ودلهي، ويتذكر الزامل ذلك بقوله: «كان من المدهش المرور بهذه التجارب في الهند؛ فعندما أفكر في الصناعة يجول في خاطري أنشطة صناعية منتشرة على مساحات واسعة، ولكن في بومباي كانت إحدى المناطق الصناعية هناك مجرد مبنى فيه عشرة طوابق».

اختتمت الزيارة باجتماع مع وزير الصناعة في الهند، «وكان قد اختير الزامل لإلقاء كلمة نيابة عن زملائه المبتعثين من اليونيدو، وذلك بحضور السفير السعودي الذي شعر بسعادة غامرة، عندما علم أن الشخص الذي سيلقي الكلمة في حفل التخرج نيابة عن خريجي الدول المشاركة سعودي الجنسية».

سافر الزامل بعد ذلك إلى هولندا؛ للقيام بعمل ميداني في معهد ديلفت، وفي شهر يوليو/ تموز ذهب إلى المملكة المتحدة، حيث درس في برنامج تنظمه الحكومة يتناول موضوع فقدان الصناعات الثقيلة في شمالي إنجلترا وويلز، وزار خلال مشاركته نيوكاسل وكارديف، ويرى الزامل أن تلك الزيارة كانت تجربة أكثر إثراء وفائدة، وتختلف كثيراً عن تجربته السابقة في ويلتشيير الريفية وفي تونبريدج ويلز.

كانت في شمالي إنجلترا مدن تسمى (المناطق النامية)، وكانت تعاني الفقر والبطالة؛ لأن معظم القوى العاملة فيها كانت تعمل في استخراج الفحم أو بناء السفن، وفي الصناعات التي أصبحت غير نشطة، وتشجيعاً لتنمية تلك المناطق،

أنشأت إنجلترا المدن الصناعية، وخفضت الضرائب، ومنحت المنح، وهكذا أعيد إحياء تلك المناطق، وما كان ذلك ليحدث لولا الدعم الذي قدمته الحكومة.

كانت المحطات الأخيرة من جولة اليونيدو في مدينتي شانون ودبلين في جمهورية إيرلندا، وعندما رجع الزامل إلى السعودية في سبتمبر/ أيلول عام 1969م، أحس بأن فهمه للتصنيع قد تطور، وأن نطاق تفكيره قد توسع؛ «أتاحت لي هذه المنحة الفرصة لخوض تجارب جيدة، وكثيراً من بعد النظر».

وفي وظيفة الزامل القديمة في الرياض، في مركز الأبحاث والتنمية الصناعية، أدرك أنه أصبح معروفاً، وكان السفير السعودي الذي سمع خطابه في الهند قد أعجب به جداً، ودفعه ذلك إلى كتابة رسالة توصية لوزير التجارة والصناعة الشيخ عابد شيخ، ويقول الزامل بهذا الشأن: «لقد كانت تلك الرسالة عاملاً أساسياً في تقدّمي؛ كانت شيئاً مهماً بالنسبة إلي».

كان الزامل قد التقى الشيخ، ولكنه لم يعمل معه مباشرة، وقد أصبحت علاقته أوثق بالمدير العام للمركز، محمود طيبة، ونائبه ناصر الصالح؛ وكان محمود طيبة بالتحديد، الذي درس الهندسة الكهربائية، مصدر إلهام خاصاً للزامل؛ يشرح الزامل ذلك بقوله:

كان معروفاً جداً بتفانيه، وجديته في العمل، وصدقته، ونزاهته، وقد احترمت كثيراً رؤيته وتواضعه؛ كان متواضعاً جداً، و متمسكاً بقوة بدينه، وذا تفكير واضح جداً، وكان له أثر كبير في حياتي وتطوري؛ إذ كان دائماً يدعمني.

وإن الأستاذ ناصر الصالح المعروف بانضباطه الشديد في العمل والدوام ذو تأثير كبير في المهندس عبدالعزيز الزامل.

وقد أُختير محمود طيبة في وقت لاحق ليتولى رئاسة (المؤسسة العامة للكهرباء)، وأنا أدعوه بلقب (أبو الكهرباء)؛ نظرًا للدعم الكبير الذي قدّمه لهذا القطاع، وكنت معجباً بتفانيه، وفي وقت لاحق عندما أصبحت وزيراً للصناعة والكهرباء، كنت ما زلت أعده رئيسي، مع أنه من الناحية الرسمية كنت أنا الرئيس.

الزواج والعائلة والترقيات

كان عبدالعزيز الزامل قد خطب حصة البسام للزواج قبل رحيله إلى الهند وأوروبا، «وكان من الأمور المشوقة جداً لي في أثناء غربتي تلقي الرسائل من خطيبتي والرد عليها، وبعد أربعة أشهر من عودتي تزوجنا، وكان هذا في شهر ديسمبر/ كانون الأول من عام 1969م».

وعام 1971م رزق الزوجان بالابن الأول أسامة، وأعقبه ثلاثة أولاد آخرون (سظام، وأحمد، وعمر)، وابنتان (مضاوي ورقية). كان عبدالعزيز محظوظاً بأن رزقه الله زوجة مخلصة وفية، كان لها الدور الأساسي في تربية الأولاد تربية صالحة، فلم أكن لأنجح دون جهودها».

وفي الرياض، في بداية حقبة جديدة مثيرة، تأقلم عبدالعزيز مع الأوضاع الجديدة، ولما كان عدد من الأصدقاء والأقارب بدؤوا يعودون من الولايات المتحدة، فقد بدأ يجدد علاقاته القديمة معهم، وأصبح ابن عمه أحمد الزامل، الذي درس أيضاً في جامعة جنوب كاليفورنيا، مهندساً في وزارة النفط والمعادن بالرياض، وأصبح فيما بعد وكيلاً للوزارة، وانتقل لاحقاً إلى فرع الوزارة في المنطقة الشرقية.

وتقلد خريجون آخرون من جامعة جنوب كاليفورنيا مناصب حكومية؛ فسلیمان السليم، الذي كان قد حصل على درجة البكالوريوس في مصر، والذي عمل مع الحكومة السعودية قبل أن يذهب للدراسة في جامعة جنوب كاليفورنيا، أصبح صهر شقيق عبدالعزيز، وبعد قضاء مدة في العمل الأكاديمي، تولى منصب وزير التجارة، ويوضح الزامل طريقة اختيار الحكومة السعودية للموظفين الجدد:

أصبح ثلاثة سعوديين أو أربعة من الذين درسوا معي في جامعة جنوب كاليفورنيا، يشغلون مناصب وزراء، وكان من متطلبات التعيين في الوظائف الحكومية أن يتقن المتقدمون اللغة الإنجليزية بطلاقة، وأن يمتلكوا الخبرة، وبدأ كبار السن من الموظفين يتقاعدون تدريجياً، وبدأ العمل على استبدالهم؛ وبذلك بدأت مؤسسات

ومنظمات شابة وجديدة تظهر، ولأن المؤسسات كانت في حالة توسع، فقد ظهرت الحاجة إلى توظيف مزيد من الأفراد.

وعام 1970م عاد عبدالرحمن، الشقيق الأكبر لعبدالعزیز، إلى المملكة العربية السعودية، وحصل على عمل في جامعة البترول والمعادن (سمّيت أخيراً باسم جامعة الملك فهد للبترول) في مدينة الظهران، وكان عميد كلية العلوم بالجامعة، عبدالعزيز القويّز، الحاصل على درجة البكالوريوس من جامعة تكساس والدكتوراه من جامعة كاليفورنيا في لوس أنجلوس، قد اتصل بعبدالرحمن، وسأله: «لماذا لا تنضم إلى فريق الجامعة؟»، وكان عمر الجامعة التي أسسها أحمد زكي يمانی، وزير البترول والمعادن حينها، سبع سنين فقط، ويصفها الزامل بأنها «مدرسة هندسية تدرّس التخصصات الهندسية الأساسية: الميكانيكية والكهربائية والمدنية والكيميائية، وهذا ما يطلق عليه في الولايات المتحدة (المعهد التكنولوجي)».

أستقطب معظم أعضاء هيئة التدريس الأوائل من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، ومن بعض دول شرق أوسطية مثل مصر والأردن، وكان القويّز أول عضو هيئة تدريس سعودي متفرغ، وقد رُقّي لمنصب نائب مدير الجامعة، يتحدث عن ذلك قائلاً: «كانت الجامعة تتوسّع في عدد الطلاب المقبولين وفي منشأتها، وكان لها حرم جامعي رائع، ولكننا حدّدنا عدد الطلاب المقبولين بثلاثة آلاف طالب؛ لرغبتنا في الحفاظ على عدد قليل من الطلاب داخل القاعات الدراسية، ولتقديم تعليم نوعي». وأسّس عبدالرحمن الزامل، الحاصل على درجة الدكتوراه في العلاقات الدولية، قسم الدراسات الاجتماعية.

وعام 1964م عيّنت الجامعة غازي القصيبي، الصديق القديم للأخوين الزامل من البحرين، وكان قد عاد إلى المملكة العربية السعودية بعد حصوله على درجة الماجستير في العلاقات الدولية من جامعة جنوب كاليفورنيا، وعلى الرغم من العرض المغري، فقد كتب القصيبي في مذكراته: «لقد اعتذرت للدكتور أحمد زكي يمانی؛ لكون جامعة البترول لا تطرح مقررًا يمكن أن أدرّسه»، ومضى القصيبي للعمل بصفة عضو هيئة تدريس في جامعة الملك سعود بالرياض، ثم استكمل دراسته

للحصول على درجة الدكتوراه، وقد نشر أيضًا عددًا من دواوين الشعر، وأنتج وقدّم برنامجًا تلفزيونيًا عن شؤون الساعة، وكوّن شبكة علاقات ضخمة، وكانت تلك مجرد بداية لحياته العملية المميزة.

وكان الزامل، أيضًا، الأقل حماسة خارجيًا، والأكثر تركيزًا في الداخل، قد بدأ خطواته نحو آفاق جديدة، ونال ترقية بسرعة، وأصبح رئيس قسم المدن الصناعية في مركز الأبحاث والتنمية الصناعية، وفيما بعد مديرًا للقسم الفني كاملاً.

كنت مهندسًا صناعيًا عاديًا؛ أرسلت للتدريب، ثم حصلت على منحة دراسية، ولاحقًا عُيّنَت مسؤول تخطيط المشروعات الصناعية الصغيرة، إلى أن تحولت مسؤولياتي إلى المدن الصناعية، وأصبحت مدير قسم المشروعات الصناعية.

وعام 1974م عُيّن الزامل نائبًا للمدير العام لمركز الأبحاث والتنمية الصناعية، ومثل ذلك خطوة مهمة للأمام، «كانت تلك خطوة كبيرة؛ فلقد كنت أشرف على المركز بالمشاركة مع زميلي مدير عام المركز في ذلك الوقت الأستاذ رضا أبار».

رؤية نحو التنمية

كان عبدالعزيز الزامل على وشك المشاركة في برنامج مركزي تطويري للصناعة السعودية، وكانت الاستعدادات لذلك قد أنجزت على مدى العقد السابق.

وعام 1962م صدر مرسوم ملكي بتأسيس المؤسسة العامة للبترول والمعادن، التي تعرف باسم (بترومين)، وبصفتها جزءًا من وزارة البترول والمعادن، تحت مسؤولية الوزير أحمد زكي يماني، فقد كان الغرض من تأسيسها أن تكون مؤسسة مملوكة للدولة على غرار (أرامكو) الخاصة المملوكة لأجانب، وكان من مهامها إجراء عمليات الاستكشاف والتكرير، وإدارة الموارد النفطية والمعدنية التي لا تدخل ضمن صلاحيات أرامكو.

على مدى العقد المقبل، كان من المفروض أن تنفذ بترومين عددًا من المشروعات الصناعية، ولكن كثيرًا منها لم ينطلق، وهو ما أضى سمة عدم الفاعلية على بترومين، ومن الأمثلة على ذلك مشروع بترومين لإنشاء منشأة سجاد بتروكيميائي لإنتاج الأمونيا واليوريا، وكانت بترومين قد بدأت المشروع عام 1965م ونفذته أوكسدنتال بترولיום، ولكنه تعرّض بسبب مشكلات في التصميم، وانتهت القضية في محكمة تحكيم دولية، وبدأ خط الإنتاج يعمل عام 1969م، ولكنه كان يعمل بطاقة 40% من قدرته فقط.

وشهد عام 1962م حدثًا مهمًا على صعيد التطور السعودي؛ إذ أصبح ولي العهد الأمير فيصل رئيسًا للوزراء مرة أخرى بعد أن كان قد استقال من هذا المنصب في شهر ديسمبر/ كانون الأول من عام 1960م، وقد رسمت سياساته ملامح البلاد الرئيسة لعقود قادمة؛ فقد أولى تحديث البلاد وزيادة العوائد الحكومية الاهتمام الأكبر، وفي أواخر عام 1964م تخلّى الملك سعود عن العرش، وأصبح الأمير فيصل ملكًا، ومنذ تسلم مهامه سعى - من خلال الإنفاق على الإدارة والتعليم - إلى توفير البنية والخبرات اللازمة لتحقيق إستراتيجية التطوير الطموحة التي تبناها، وكان تأسيس الهيئة المركزية للتخطيط عام 1965م، التي أصبحت فيما بعد وزارة التخطيط، خطوة مهمة في هذا الاتجاه، وكان تركيزه الأكبر، في البداية، على تثبيت النظام المالي للبلاد.

في سبتمبر/ أيلول 1969م أصدرت الحكومة السعودية أول خطة وطنية خمسية للتطوير، وكانت تتضمن تحقيق أهدافها في مجالات التعليم والاتصالات والنقل والتصنيع، ولم تكن الخطة - من نواح عدة - أكثر من مجرد قائمة أمنيات، ولم تكن مخططًا تنفيذياً مفصّل الخطوات حول كيفية تحقيق التطوير على مدار السنوات الخمس المقبلة، وعلى الرغم من ازدياد العوائد الحكومية ثلاثة أضعاف، فإنها كانت غير كافية مطلقًا لتلبية طموحات الخطة الخمسية.

وطلّرت زيادة في العوائد النفطية على الرغم من استقرار أسعار النفط، وكان الفضل في هذه الزيادة نسبيًا لزيادة الإنتاج الذي تضاعف في ستينيات القرن

العشرين، وكذلك لأن الحكومة السعودية ضمنت بحنكة حصة كبيرة من أرباح شركة أرامكو، وإضافة إلى ذلك ضغطت الحكومة السعودية تدريجياً على مسؤولي شركة أرامكو لتوفير فرص عمل أكبر للسعوديين في مناصب رفيعة بالشركة، وفي حين جاء هذا التحول المتعلق بالموظفين لمصلحة أرامكو، فإنه في الوقت نفسه مهد الطريق لكي تصبح مملوكة للحكومة.

وفي مطلع العقد المقبل، بدأت أسعار البترول ترتفع سريعاً، وعلى الرغم من أن الارتفاع كان متواضعاً بمعايير القرن الحادي والعشرين، فإنه في سبعينيات القرن العشرين، الذي شهد استقراراً في أسعار النفط، كان كبيراً، وارتفعت أسعار النفط بين عامي 1970-1972م من 1.3 إلى 1.9 دولار للبرميل من النفط العربي الخفيف، وتضاعفت عوائد الدولة من النفط، وازداد الإنتاج، وفي نهاية عام 1972م حصلت الحكومة السعودية على نسبة 25% من أسهم أرامكو. ووفقاً للاتفاقية التي سحبت لاحقاً، كانت الحكومة السعودية ستمتلك معظم أسهم الشركة عام 1982م، وعلى الرغم من ذلك، وبعيداً عن الأحداث التي عجلت بعملية التملك، أصبحت الحكومة السعودية المالك الوحيد لشركة النفط عام 1980م.

وفي هذه الأثناء بدأت بترومين، على الرغم من عدم فاعليتها، دراسة مشروعات صناعية مشتركة مع شركات أجنبية، وعام 1973م ألحح الوزير أحمد زكي يمانى ضمناً إلى أن السعودية قد تبيع النفط فقط للشركات التي ترغب في المساعدة بجهود بترومين للتطوير الصناعي، وعلى إثر ذلك بدأت شركة شل كيميكال في الولايات المتحدة، وشركات أخرى، تتفاوض مع بترومين حول مشروعات مشتركة كبرى، وصلت قيمة بعضها إلى حد مليار دولار. وبالصلة نفسها مع هذه المشروعات ومشروعات صناعية أخرى، خطّطت بترومين مشروعاً طموحاً لتجميع الغاز وتسييله للمناطق الشرقية لتوفير المواد الخام لقطاعي الطاقة والصناعة.

وبالتزامن مع ذلك، وربما بتشجيع ناتج عن ارتفاع العائدات، في أكتوبر/ تشرين الأول من عام 1972م، طلبت الحكومة السعودية من (شركة بكتل) بدء العمل على بناء مدينة صناعية في الجبيل، تقع في موقع ممتاز، ولسهولة زيارتها من قبل

العملاء في الشرق الأوسط أو من جميع أنحاء العالم، وفي يونيو/ حزيران 1973م قُدِّم الاقتراح إلى الملك فيصل، الذي كُلِّف لجنة خاصة بدراسة هذا الاقتراح. وكان على المملكة العربية السعودية أن تبدأ بتنفيذ خطتها، وفي أكتوبر/ تشرين الأول من عام 1973م، ومع اندلاع الحرب، ووقوف مصر وسوريا ضد إسرائيل، أعلن الملك فيصل قراره بحظر بيع النفط للبلدان التي تساند إسرائيل، وسرعان ما ارتفعت أسعار النفط، واستمرت في الارتفاع إلى ما يقرب من عقد من الزمان، ونتيجة لذلك ارتفعت إيرادات النفط في السعودية ارتفاعاً كبيراً لتصل إلى 4.3 مليارات دولار عام 1973م؛ أي أكثر من ضعف ما كانت عليه قبل عامين، (وفي العام القادم ارتفعت لتصل إلى 26 مليار دولار، ووصلت إلى ذروتها عام 1981م عندما أصبحت 116 مليار دولار، ثم بدأت تتراجع). وفي مايو/ أيار 1974م وافق الملك على اقتراح شركة بكتل من حيث المبدأ، وفي يونيو/ حزيران وُقِّع عقد بحصول شركة بكتل على 17 مليون دولار لتطوير خطة رئيسية للبدء بمشروع المدينة الصناعية في الجبيل.

وفي شهر فبراير/ شباط من عام 1975م كُشِف النقاب عن خطة التنمية الوطنية، التي تضمنت بناء مصانع لعلاج الغاز الطبيعي الذي كان لا يستفاد منه، عندما تشتعل آبار النفط، وكان الهدف أيضاً من تلك الخطة تطوير الصناعات القائمة على المواد الهيدروكربونية، وتضمنت الخطة إنشاء مجمع صناعي في الجزء الشرقي من المملكة العربية السعودية، إضافة إلى إنشاء خط أنابيب لنقل الهيدروكربونات إلى الغرب لتأسيس (ثاني منطقة نمو صناعي).

طُلب من شركة أرامكو أن تطور نظام غاز رئيساً، قدرت تكاليفه بنحو 14 مليار دولار، من شأنه الاستفادة من الغازات الناتجة عن عمليات إنتاج النفط، وجعلها مادة أولية لصناعة المواد البتروكيمياوية، ومصدر طاقة لتوليد الكهرباء، ومحطات تنقية المياه، ولصناعة الصلب، فقد كانت أرامكو والحكومة السعودية على وعي تام بأهمية الحاجة إلى توفير الطاقة، والحفاظ على البيئة، واستخدام الغاز مادة خاماً، ولكن الاستثمار اللازم لتغطية تكاليف جمع الغاز ومعالجته مثل عائقاً كبيراً، ولكن سرعان ما تلاشى هذا العائق، عندما ازدادت الإيرادات في المملكة العربية السعودية.

كان تطوير الشبكة السعودية الرئيسة لنظام الغاز الحل الأساسي لإنهاء التلوث البيئي الذي نتج عن عملية (الاشتعال). كان عبدالعزيز يتذكر رؤيته لعمليات الإحراق في أثناء رحلته في الصحراء في عطلة نهاية الأسبوع:

عندما كنا نسافر لزيارة الأهل في المنطقة الشرقية لم يكن الطريق من الرياض إلى المنطقة الشرقية جيداً؛ كنا نتوقف للاستراحة، ونلمح حقول الغاز، وهي تشتعل، وفي ذات مرة، بعد غروب الشمس، قال لي ابني أسامة: «أبي، عيد ميلاد سعيداً»، إذ إنه كان يرى الشعلات، ويظن أنها شموع الاحتفال بعيد ميلاد.

كانت فكرة الاستفادة من هذا المورد الطبيعي الحيوي تدور في ذهن كل سعودي يمر بهذه الشعلات، وكان يجب أن يُوضع حدٌ لهذا الهدر.

وأتذكر أنني كنت أقول لزوجتي: «ستجد المملكة حلاً لوقف هذا الهدر، فقد يستغرق ذلك بعض الوقت، ولكننا سننشئ صناعة للكيمياويات تحسن استخدام الغاز المهدر هنا، فهذا هو حلمي».

يقول الزامل: «تطلب وقف شعلات الغاز في الصحراء تقنية متقدمة، وشركاء، ومالاً كثيراً أيضاً، ولكن الحكومة قررت البدء بتنفيذ المشروع الذي سيضع حداً لهدر الموارد الثمينة».

وفي الخامس والعشرين من شهر مارس / آذار عام 1975م، قُتل الملك فيصل من قبل ابن أخيه فيصل بن مساعد، الذي كان أخوه قد قُتل في أثناء مشاركته في مظاهرات احتجاجية مناهضة لإدخال التلفاز، وأصبح الأمير خالد الملك الجديد، وأصبح شقيقه الأصغر، الأمير فهد (وزير الداخلية وسابقاً وزير التعليم)، النائب الأول لرئيس الوزراء وولي العهد، فقد كان للأمير فهد ذي الشخصية التجديدية منذ حقبة ستينيات القرن العشرين، تأثير قوي في الحكومة الجديدة، ويعتقد كثيرون أنه كان المحرك الرئيس الذي شجع الثورة الصناعية في السعودية، إضافة إلى دوره المهم في مجال التنمية الاقتصادية والإدارية، وسوف يتميز عهد الملك خالد بالنمو الهائل في البنية التحتية للبلاد.

أنشأ الملك خالد بسرعة الهيئة الملكية للإشراف على تطوير وتشغيل المدينة الصناعية في الجبيل، التي كانت شركة بكتل تخطط لها، وفي ينبع أيضًا، على الساحل الغربي للمملكة العربية السعودية. كانت ينبع تُعدّ المنفذ القديم على البحر الأحمر، وكانت لها روابط تجارية مع شمالي إفريقيا، ومعروفة أيضًا للناس الذين يسافرون للحج في مكة المكرمة، وفي وقت لاحق ستصبح الجبيل ونبع المنفذين الرئيسيين اللذين تستطيع السعودية من خلالهما تصدير النفط الخام، والغاز الطبيعي المسال، والمنتجات البترولية المكررة والمنتجات البتروكيميائية، وقد اختارت الهيئة الملكية (شركة رالف م. بارسونز) لتكون المقاول الرئيس لمشروع البناء في ينبع.

وكان بناء المدن الصناعية إنجازًا غير مسبوق؛ فهي لن تشمل المجمعات الصناعية الكبيرة فحسب، ولكن أيضًا مرافق لرسو السفن، وخطوط الأنابيب، والطرق، ومحطات تنقية المياه، ومساكن للعمال، وما إلى ذلك، وكانت الهيئة الملكية، التي يرأسها ولي العهد الأمير فهد، قادرة على تنفيذ المشروعات، والإشراف عليها، والتأكد من أن الشركات السعودية تشارك بصفة مقاولين فرعيين (بالباطن). وكان من المقرر أن يبدأ العمل الفعلي بمشروع الجبيل عام 1976م، وفي مشروع ينبع عام 1978م، ووصلت تكلفة تطوير المدن الصناعية إلى ما يقارب 35 مليار دولار، ويصف مؤيد القرطاس أهمية هذه الاستثمارات، إذ يقول:

كان تحديًا كبيرًا للسعودية أن تنشئ صناعة للبتروكيماويات؛ فقد كانت كلفة النظام الرئيس للغاز وحده 14 مليار دولار، وبلغت كلفة المدن الصناعية ضعف ذلك، وأصبح مجموع الميزانية السعودية في منتصف سبعينيات القرن العشرين قريبًا من ذلك المبلغ، وكان استثمارًا غير متوقع، فمن الذي تجرأ على اتخاذ ذلك القرار؟ أعتقد أن الملك الراحل فهد كان وراء اتخاذ هذا القرار، فهو من كانت لديه الشجاعة على الخوض في مثل هذه التدابير الجريئة.

وفي شهر أكتوبر/ تشرين الأول من عام 1975م، حدث تغيير حاسم في مجلس الوزراء، وربما بأمر من ولي العهد الأمير فهد؛ إذ زاد عدد الوزارات من 14 إلى 20 وزارة، وكان عدد من الوزراء الجدد الشباب مدربين من قبل خبراء في الغرب، وقد

وصفت إحدى الصحف الغربية هذا المجلس بأنه أحد أصغر وأكثر مجلس وزراء تعلمًا في العالم، وأطلق السعوديون على المجلس الجديد اسم (مجلس الدكاترة الوزراء)؛ لأن تسعة وزراء منهم حاصلون على شهادة الدكتوراه، ومن بين هؤلاء كان الرئيس الجديد لوزارة الصناعة والكهرباء، غازي القصيبي.

وزارة الصناعة والكهرباء

كانت (وزارة الصناعة والكهرباء) مكونة في جزء كبير منها من الوحدات التي كانت في الأصل ضمن (وزارة التجارة والصناعة)، مثل قسم خدمات الكهرباء، ومركز الأبحاث والتنمية الصناعية، ووحدة الإشراف على صناعات القطاع الخاص. اعتقد القصيبي أن مشروعات البتروكيماويات والمعادن، التابعة لـ (مؤسسة بترومين)، يجب أن تكون جزءاً من وزارته، وقد تبين لاحقاً أنه حصل على الدعم اللازم من ولي العهد الأمير فهد، الذي وافق على أن تشرف وزارة الصناعة والكهرباء على إنشاء قطاع البتروكيماويات في المملكة العربية السعودية. ويقول القويّز عن ذلك:

أحب الأمير فهد القصيبي جداً، حتى إنه قال: «لماذا لا ندع الوزير الجديد لوزارة الصناعة يطور قطاع البتروكيماويات؟»، وعندما تولى منصبه الجديد تزايدت عليه الضغوط من وزير النفط والمعادن ومن شركة أرامكو؛ «لماذا نفعل ذلك؟ هذا لم يحدث قط»، أرادت شركة أرامكو أيضاً تطوير قطاع البتروكيماويات، ولكن القصيبي كان واثقاً من نفسه، وولي العهد اعتمد عليه، وأصر: «القصيبي هو الذي يجب أن يطور قطاع البتروكيماويات».

أسست لجنة للبحث في مصير صناعات البتروكيماويات والمعادن، ولكن القرار الذي ستأخذه اللجنة سيكون محسوماً، وبعد أشهر عدة أعلن أن صناعات البتروكيماويات والمعادن ستكون ضمن اختصاص وزارة الصناعة والكهرباء، وبعدها سرعان ما امتلأ مكتب القصيبي بالأوراق والوثائق من بترومين، ويصف القصيبي ذلك في مذكراته:

كانت الملفات التي تملأ الغرفة تضم دراسات وبحوثاً واسعة، فما الذي يمكن توزيع أن يفعله في غرفة ممتلئة بأوراق مشروعات كلفتها مليارات الدولارات؟ كيف، ومن أين يمكنني أن أبدأ؟ أين يمكن أن أجد الفرق اللازمة للتعامل مع هذا التحدي الهائل؟ عندما بدأت أبحث عن شباب مؤهلين للتعامل مع المشروعات الصناعية، وجدت الأشخاص المطلوبين في مركز الأبحاث والتنمية الصناعية.

عينَ القصيبي عبدالعزيز الزامل، الذي كان في الثلاثين من عمره، مسؤولاً عن وحدة المشروعات الجديدة، التي كانت جزءاً من مركز الأبحاث والتنمية الصناعية، وكلفَ الزامل وفريقه المؤلف من ثمانية أشخاص بمهمة الفرز من خلال تقويم مدى جدوى المشروعات الصناعية، عن طريق عرض أسئلة، مثل: ما المنتجات التي ستطرحها هذه المشروعات الجديدة؟ وتقويم حجم الطلب عليها، وكيفية بيع تلك المنتجات، وطريقة توزيعها، وحجم التنافس، والسعر المناسب.

كان للزامل اجتماعات عدة مع محافظ (مؤسسة بترومين)، عبدالهادي طاهر، حول تقديم مشروعات المؤسسة وتقويمها.

كنا في حاجة إلى معرفة ما أنجزته بترومين من الدراسات والمفاوضات، ولم يكن قد نُفذ أي مشروع حتى ذلك الحين، وبعدما اتضحت المسؤولية كان يجب علينا أن نحصل على جميع الوثائق، وتجهيز أنفسنا للمناقشات التي سوف تحدث مع شركات مختلفة. ومن بين العدد الكبير من المشروعات التي اهتمت بها بترومين، اخترنا منها ما له فرصة أكبر في التنفيذ لمواصلة المفاوضات بشأنه. ساعدت وزارة البترول والثروة المعدنية على استكشاف كيفية البدء بصناعة البتروكيماويات، ولكن لم يحصل شيء فعلي بهذا الشأن، فقط ثلاث سنوات من المناقشات مع عدد من الشركات، لم ينتج عنها شيء ملموس.

كان القصيبي يتذكر بشيء من عدم السرور الموقف الذي واجهه الزامل عندما وصلت مشروعات من بترومين، ويتذكر أنه على الرغم من أن بعض مشروعات بترومين كانت متقدمة، لكن «في نهاية المطاف لم يكن هناك شيء ملموس يمكن تصنيعه وبيعه بسهولة، ومن ثم فقد تركناها».

كان قرار اختيار الزامل لتولي مسؤولية وحدة المشروعات الجديدة قرارًا صائبًا ومنطقيًا، يصفه القويز، فيقول:

لم يكن لدى القصيبي معرفة جيدة في مجال الصناعات، فبحث عن الشخص المناسب الذي يمكن أن يساعده، ولم يكن هناك كثير من الأشخاص الذين باستطاعتهم المساعدة، وكان الزامل الرجل المناسب في الوقت المناسب. كان من الصعب جدًا أمر مهندس شاب بفعل ما يطلب منه: «اذهب، وافعل ذلك»؛ لقد كانت مهمة عسيرة.

ولهذا لم يكن مفاجئًا اختيار الزامل؛ ليس فقط لأنه كان جاهزًا لتحمل المسؤولية، بل لأنه كان شخصًا وثق به القصيبي، وعرفه جيدًا؛ إذ كانت عائلتهما عضوين في الجالية السعودية في البحرين، وقد عملا معًا في رابطة الطلاب العرب في جامعة جنوب كاليفورنيا، وتشاركت عائلتا القصيبي والزامل الروابط الاجتماعية والمدرسية، وكانت لدى كلتا العائلتين التطلعات نفسها؛ فقد درس عبدالرحمن شقيق عبدالعزيز، في الجامعة نفسها التي درس فيها القصيبي، في الولايات المتحدة والقاهرة.

ولكن يجب التأكيد هنا أن اختيار القصيبي للزامل ليس بسبب علاقتهما الشخصية، بل لأن الزامل كان يتميز بالذكاء، وحسن التدريب، والنزاهة، والخبرة. يذكر القصيبي في مذكراته ذلك، فيقول:

لقد كان عبدالعزيز الزامل الزميل الوحيد الذي كنت أعده صديقًا قبل تعييني، وكان من حسن حظي أنه كان قد رُقّي لمنصب نائب المدير العام لمركز الأبحاث والتنمية الصناعية، ولو سارت الأمور على غير ذلك لكنت سأفقد خدمات أحد أكفأ وأمهر وأنزه الأشخاص الذين عملوا في الوزارة.

كان الزامل يتميز بعدد من الصفات التي جعلته مؤهلًا للوظيفة؛ فتدريبه الأكاديمي، جنبًا إلى جنب مع خبرته الشاملة في المملكة وفي الخارج، مكّنه من توسيع رؤيته. كان ذا كفاءة وشعبية، فضلًا على ثقته بنفسه، وكان مستمعًا جيدًا

ومراقباً بارعاً، فأثبت كفايته في مركز الأبحاث والتنمية الصناعية، وكان شخصاً موثقاً به.

وعلى الرغم من أنه لا يحمل درجة الدكتوراه، فإنه لم يكن يشعر بحاجته إليها، وبهذا الصدد قال: إنه يتذكر موقف الملك فهد (المؤثر والصادق) بشأن هذه المسألة:

لقد حصلت على درجة الدكتوراه الفخرية من الملك فهد؛ كان دائماً يلقبني بلقب الدكتور، وفي مرة أوضح له أحد الوزراء حقيقة كوني مهندساً لا دكتوراً، ولكن رد عليه الملك بأنه يُعدّ عندي دكتوراً، فلقد منحني دعمه الكامل، وخاصة في محاولات تطوير الصناعة.

فهد الراجحي، الذي عرف عائلة الزامل أكثر من ثلاثين عاماً، والذي عمل معه منذ تسعينيات القرن العشرين، يوضح صفات الزامل الشخصية: كانت لديه رؤية داخلية قوية، واهتمام شديد بأدق التفاصيل، وقدرة على تحفيز الآخرين وتوجيههم لتنفيذ إستراتيجياته.

إنه شخص هادئ، لا يتكلم كثيراً، ولكنه يستمع، ويركز بشدة عندما يسمع، ويتميز بقدرته على تذكر عدد من الأشياء، وكان يقرأ بعناية فائقة، وسواء أكان ما يقرؤه صفحة واحدة أم أكثر، كان يقرأ كل كلمة، عرفت ذلك لأنني أرسلت إليه بعض الأشياء ليقراها، وفوجئت بأنه يعرف كل التفاصيل التي أوردتها فيها.

يقول فهد الراجحي عن الزامل: إنه يعتمد بشدة على إحساسه وغريزته الداخلية، وهذه الصفة غير ملاحظة في أفراد عائلته الآخرين.

تتصف عائلة الزامل بصفات معينة؛ فهم طموحون للغاية، وشجعان، وصريحون أيضاً؛ يقولون ما في أذهانهم، ويقفون مع الحق، وواثقون بأنفسهم؛ وينفذون ما يهدفون إليه. لم يكن عبدالعزيز على هذه الشاكلة من ناحية الطرح؛ فهو لا يتحدث كثيراً، ويفكر كثيراً، ويستمتع كثيراً، ولكنه يصل لأهدافه باتفاق من جميع الأطراف.

وكان يميل إلى الاحتفاظ بأفكاره لنفسه، وكان حساساً في التوقيت، وعند قول شيء ما أو طرح فكرة معينة، فهو يستمع، ويحسب، ثم قد يقول شيئاً ما، أو يحتفظ به لنفسه إلى أن تأتي اللحظة المناسبة لقول ما يريد.

كان الشباب الذين عملوا مع الزامل متحمسين للمشاركة في تطوير صناعات بلادهم، فلطالما كانت الحاجة إلى تنويع الاقتصاد السعودي، والتقليل من الاعتماد على النفط، تمثل موضع اهتمام لكثير من الأفراد فضلاً على الحكومة السعودية، والفائدة الأخرى من قطاع التصنيع كانت القدرة على إيجاد فرص وظيفية للموظفين السعوديين. وعلاوة على ذلك، وكما ثبت مع شركة أرامكو، فإن المؤسسات الصناعية يمكن أن تكون أماكن لتدريب السعوديين، وتزويدهم بالخبرة، والثقة بالنفس، وبالمهارات الإدارية لتطبيقها في أماكن أخرى في الاقتصاد والعمل الحكومي. وإدراكاً لهذا، ينظر أعضاء فرقة العمل إلى مهمتهم على أنها تخدم مصالح بلادهم كثيراً.

ولأن الزامل قائدهم، فقد كان على وعي تام بأهمية الوظيفة الموكلة إليه، وكان أول الإجراءات التي بدأ بها إبلاغ الشركاء في مشروعات بترومين المشتركة أن وزارة الصناعة والكهرباء هي الجهة المسؤولة التي يجب التنسيق معها، لا (مؤسسة بترومين)، وقد جرى تقدّم ملحوظ في المفاوضات مع بترومين حول بعض المشروعات المشتركة، وأظهر الشركاء رغبة كبيرة في السير قدماً في المشروعات التي جرى النقاش حولها والعمل على إنجازها، ولكنهم سرعان ما خابت آمالهم.

يتذكّر لاري ويلر من (شركة شل كيميكالز) الأمريكية كيف اتصلت شركته ببترومين عام 1973م بخصوص مشروع مشترك، وكان ذلك قبل أزمة النفط، فاستجابت شركة شل لما سمعته، وهو أن السعودية قد تقصر مبيعات النفط في الهيئات التي لها دور أساسي في جهود تنمية الصناعة في البلاد، وتفاوض فريق من شركة شل، التي كان لويلر فيها دور مهم مع بترومين، وسرعان ما كشفت شركة شل النقاب عن خطط لإنشاء شراكة رمت من خلالها إلى بدء تصنيع الأثيلين، إضافة إلى مواد بتروكيماوية أخرى.

ثم أعقبتها مفاوضات، وبحلول شهر أغسطس/ آب من عام 1974م وقع اتفاق مؤقت بين شركة شل وبترومين ينص على تنفيذ دراسة جدوى وأعمال هندسية، ودراسات أخرى، وبعد إكمال ما اتفق عليه، وإجراء مفاوضات إضافية، توقّعت شركة شل أن توقّع الاتفاق النهائي في ديسمبر/ كانون الأول من عام 1975م، ثم علمت شركة شل فيما بعد بنقل صلاحية المشروع المشترك إلى وزارة الصناعة والكهرباء.

التقى ممثلو شركة شل مع القصيبي والزامل في مدينة نيويورك، آمليين أن يتقدموا خطوة في مشروع البتروكيماويات، ولسوء حظهم قيل لهم: إن المفاوضات يجب أن تبدأ مجدداً، فاقترح القصيبي توقيع اتفاق مؤقت يدعو إلى إجراء شركة شل دراسة جدوى أكثر شمولاً، يقول ويلر عن ذلك:

«كان من الواضح أن القصيبي والزامل لم يثقنا بنا، وأيضاً كان من الواضح أنهما لم يثقنا بدراية في (مؤسسة بترومين)».

ونظراً إلى سمعة (مؤسسة بترومين) فقد كان تردد الزامل والقصيبي في الماضي قدماً فيما تفاوضت به بترومين مفهوماً بكل تأكيد، ووافق الطرفان على إجراء دراسة جدوى أكثر شمولاً، وطوال السنوات الثلاث القادمة، وعلى مُدد منتظمة، كان على شركة شل إرسال فريقها إلى المملكة للتفاوض، وكل مرة خمسة أيام، كذلك أبلغ القصيبي والزامل شركاء المشروعات الأخرى المحتملين أنه يجب بدء المفاوضات من جديد معهم.

* * *



محمد عبدالله الزامل رحمه الله (اخو عبدالعزيز الزامل) وخلفه صورة لوالدهم عبدالله الزامل
مؤسس مجموعة الزامل رحمه الله.



عبدالله حمد الزامل مؤسس مجموعة الزامل والد عبدالعزيز الزامل.



حمد عبدالله الزامل رحمه الله.



منزل الزامل في عنيزة.



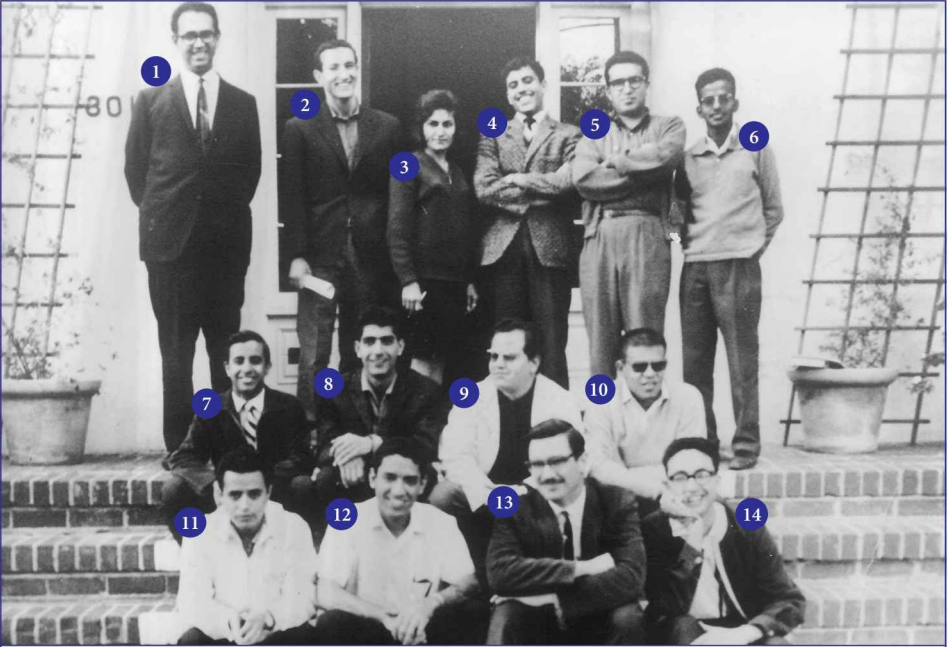
بيت الزامل في البحرين.



اجازة مع اخوانه في مصر اواخر الخمسينيات.



الزامل مع اخوانه: عبد الرحمن، حمد، زامل، أحمد، خالد في جامعة جنوب كاليفورنيا (يو أس سي).

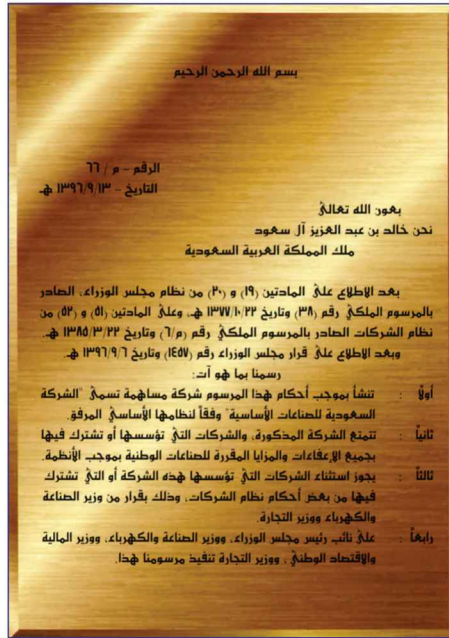


لقطة تاريخية تضم عددًا من الطلاب السعوديين والعرب يقفون على أعتاب مقر (البيت الدولي) للطلاب الأجانب التابع لجامعة جنوب كاليفورنيا حسب تسلسل الأرقام: 1- غازي القصيبي، 2- مصطفى حجتوي (مغربي)، 3- فيكتور زادو (عراقية)، 4- عبدالعزيز الزامل، 5- خالد القصيبي، 6- عبدالله النافع، 7- عبدالرحمن السدحان، 8- بدر القصيبي، 9- طالب مغربي، 10- حمد عبدالله الزامل، 11- سليمان السليم، 12- حسن يمان، 13- تيري وب (إداري في مكتب الطلاب الأجانب بالجامعة)، 14- سامي سمكري.

الزامل مع د. القصيبي وطلاب سعوديين آخرين في جامعة جنوب كاليفورنيا.



احتراق الغاز المصاحب لاستخراج البترول في السعودية.



المرسوم الملكي لانشاء سابك.





اول 30 موظف يلتحقون بسابك.



د. القصيبي والسيد/ الزامل يكرمون موظفي شركة سابك.



بعض اعضاء أول مجلس إدارة سابق.



توقيع اتفاقية مشاركة مبدئية مع شل للكيماويات.



الزامل في زيارة موقع بناء مصانع سابك.



مصنع سابك للبتروكيماويات.



أول رئيس تنفيذي لسابك مع أول انتاج للبولىمر في السعودية.



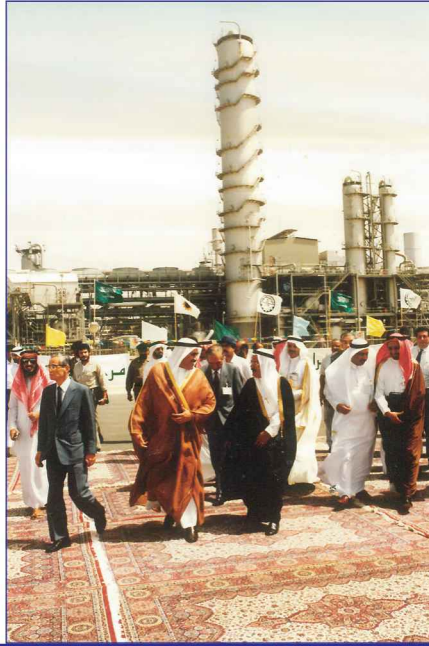
الملك فهد يفتتح أول مصنع للبتروكيماويات في السعودية.



الملك فهد يفتتح اول مصنع للحديد والصلب في السعودية.



الملك فهد يفتتح اول مصنع لسابك للاسمدة.



الزامل يفتتح توسعة لاول مصنع للبتروكيماويات في السعودية.



اول شحنة تصدير للبتروكيماويات السعودية للعالم.





الزامل والقصبي في اسبوعهم الاول في وزارة الصناعة ووزارة الصحة.



الزامل مع وزير المالية ووزير العمل.



معابنة وافتتاح مصانع جديدة في السعودية.



معابنة وافتتاح مصانع جديدة في السعودية.



صاحب السمو الملكي الأمير سلمان ووزراء خليجيون آخرون يفتتحون مصانع جديدة في الرياض.



صاحب السمو الملكي الأمير سلمان أمير منطقة الرياض يفتتح أول مركز بحث وتطوير لسابك.



الزامل مع د. القصيبي والسيد / الشيراوي وزير الصناعة في البحرين.



الزامل مع الشيخ عيسى أمير البحرين.



الزامل مع صاحب السمو ولي عهد البحرين (حالياً ملك البحرين).



الزامل مع رئيس الوزراء في البحرين.